الأمم المتحدة

A/58/409

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام الذي ترد فيه الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/192)، وفي تقريره عن اقتراح منح أصول بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية إلى حكومة تيمور - ليشتي (A/58/192/Add.1). والتقت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين، بممثلي الأمين العام الذين وافوها بمعلومات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بموجب قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. ومدد مجلس الأمن لاحقا ولاية البعثة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، بموجب قراره ١٤٨٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٣ - وكما هو مبين في موجز الميزانية المنقحة (A/58/192)، بلغت الميزانية الأولية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مقدارا إجماليه ٢٠٠ ٢٢٩ ١٨٨ دولار، بما في ذلك تبرعات عينية مدرجة في الميزانية قيمتها ٠٠٠ ٦٠ دولار. وقد أعدت الميزانية الأولية وفقا لخطة خفض قوام البعثة

211003 201003 03-54272 (A)

على أربع مراحل، كما هو موضح في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/432).

٤ - وبموجب قراره ١٤٧٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قرر مجلس الأمن أن يعدل تشكيل وقوام عنصر الشرطة في البعثة والجدول الزمني لتقليصه وفقا للفقرتين ٣٣ و ٣٥ من التقرير الخاص للأمين العام (S/2003/243)، وأن يتضمن هذا التعديل وحدة مشكلة دوليا لمدة عام واحد.

٥ - وفي نفس القرار، قرر مجلس الأمن أيضا تعديل الجدول الزمني لتقليص العنصر العسكري للبعثة للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفقا للرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وبالتالي يتم الإبقاء على كتيبتين داخل المناطق المتاخمة لخط التنسيق التكتيكي أثناء هذه الفترة، إلى جانب ما يتصل بذلك من عناصر القوة، بما في ذلك التنقلات، وأن يجري تقليص أعداد أفراد حفظ السلام العسكريين إلى ١ ٧٥٠ فردا بتدرج أكبر مما كان متوقعا في ضوء القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

٦ - وفي انتظار تقديم الميزانية المقترحة، خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٧/٣٢٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا قيمته الإجمالية ١٠٠ ٣٣٧ ١٩٣ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وتتضمن هذه القيمة مبلغا إجماليه ١٨٥ مليون دولار أوصت به اللجنة الاستشارية (A/57/772/Add.11، الفقرة ٣٨)، ومبلغا مقداره ١٠٠ ٣٣٧ ٨ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندزي بإيطاليا.

معلومات بشأن الأداء للفترة الحالية

٧ - أُعلمت اللجنة الاستشارية أن الحصص المقررة المستحقة من الدول الأعضاء فيما يخص البعثة منذ إنشائها بلغت، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ما مجموعه ٨٥٢,٢ ١ مليون دولار. وبلغت قيمة المبالغ المسددة حتى ذلك التاريخ ٧١٠,٥ ١ مليون دولار، وبذلك تكون قيمة الرصيد المستحق المتبقي ١٤١,٧ مليون دولار. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كان لدى البعثة مبالغ نقدية قيمتها ٦٨,٥ مليون دولار. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، وصلت قيمة الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى مبلغ قدره ٧,٧ مليون دولار.

٨ - وأُعلمت اللجنة الاستشارية أن إجمالي قيمة رد المبالغ المتعلقة بتكلفة القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بلغت ٦٠٠ ١٤١ ١٦٥ دولار، في حين أن المبلغ المستحق للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ كان ٥٠٠ ٦٣٣ ٣٦ دولار. وفيما يخص المعدات المملوكة للوحدات، أُشعرت اللجنة أن قيمة المبالغ التي تم ردها، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بلغت ١٠٠ ٠٨٨ ١٤٣ دولار، وأن قيمة المبلغ المقدر المستحق كانت ٠٠٠ ٦٧٦ ٤٢ دولار، في حين أن قيمة إجمالي الالتزامات غير المصفاة كانت ١٠٠ ٤٧٢ ٥٠ دولار. وفيما يخص التعويضات المتعلقة بالوفاة والإعاقة، كانت قيمة المبالغ التي تم دفعها، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في ما يخص ٣٢ مطالبة، ٨٠٠ ١٦٧ ١ دولار؛ وكان عدد المطالبات التي لم يبت فيها ١٩ مطالبة، أما الالتزامات غير المصفاة فقد بلغت ٩٠٠ ١٨٦ ٣ دولار.

٩ - وأُعلمت اللجنة الاستشارية أن معدل الشغور في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ كان ١٠ في المائة للمراقبين العسكريين، و ١٢ في المائة للوحدات، و ٤٠ في المائة للشرطة المدنية، و ٩ في المائة للموظفين الدوليين، و ٢ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. وبالنسبة للموظفين الوطنيين، تجاوز عدد الشاغلين الحاليين للمناصب المعدَّل المأذون به للوظائف بنسبة ٢٥ في المائة.

الميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٠ - تصل قيمة تقديرات التكلفة المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى مبلغ إجماليه ٥٠٠ ٨٢٧ ٢٠٨ دولار (صافيه ٢٠٠ ٢٧٣ ٢٠٢ دولار) ويبين ذلك زيادة في الموارد قيمتها الإجمالية ٥٠٠ ٨٢٧ ٢٣ دولار (صافيها ٦٠٠ ٢٨٧ ٢٣ دولار)، أي بنسبة مئوية إجماليها ١٢,٩ في المائة (صافيها ١٣,٠ في المائة) على الاعتمادات الأولية (A/58/192، الموجز، الجدول).

١١ - وتشمل الميزانية المنقحة احتياجات إضافية تعود إلى الإنهاء المتدرج للبعثة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣). وتتضمن هذه الميزانية اعتمادات لنشر عدد أقصى من القوام يتألف من ٩٥ مراقبا عسكريا، و ٤٠٥ ٣ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٠ من أفراد الشرطة المدنية، و ١٢٥ من أفراد وحدات الشرطة المدنية المُشَكَّلة.

١٢ - وتخصص التقديرات المنقحة أيضا اعتمادات لوظائف يبلغ عددها كحد أقصى ٣٢٧ ١ وظيفة (٣٩٩ موظفا دوليا، و ٩٢٨ موظفا محليا) بالإضافة إلى ٢٠٩ من متطوعي الأمم المتحدة، ويبين ذلك أنه قد تم الإبقاء على ٢٠٧ وظائف، و ٩ وظائف لمتطوعي

الأمم المتحدة، مقارنة بالعدد المتوقع من الوظائف الذي تمت الموافقة عليه، ويبلغ ١ ١٢٠ وظيفة (٣٨٨ موظفا دوليا، و ٧٣٢ موظفا وطنيا)، و ٢٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة.

اقتراح منح الأصول إلى حكومة تيمور - ليشتي

١٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية قد حددت أصولا تبلغ قيمة جردها ٣٥ ٢٦٢ ٩٠٠ دولار (والقيمة المتبقية المقابلة ومقدارها ١٥ ٨٧٩ ٩٠٠ دولار) (A/58/192/Add.1، الفقرة ٢)، وستقدم هذه الأصول هبة إلى الحكومة المستضيفة، على أساس مجاني.

١٤ - وتشمل الأصول المقترح منحها إلى حكومة تيمور - ليشتي معدات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومعدات مكتبية؛ ومعدات للمركبات؛ ومباني جاهزة؛ ومعدات متنوعة؛ ومولدات، وخزانات للبترين والمياه، وخزانات الصرف الصحي؛ وأماكن إقامة، ومعدات تبريد ومعدات طبية؛ وأسلحة (المرجع نفسه، الفقرة ٥).

١٥ - وقد أُعلمت اللجنة الاستشارية أن البعثة قد عملت بشكل وثيق، أثناء إعدادها لاستراتيجيتها للتصرف في الأصول، مع لجنة هبات مشتركة بين الوزارات، عيَنها رئيس الوزراء للنظر في مدى ملاءمة المقترحات المتعلقة بالهبات وقابليتها للتطبيق، وتنسيق العروض من الإدارات ذات الصلة.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عملية اختيار الأصول المقترح منحها قد استرشد في تطبيقها بالمبادئ التي أقرتها الجمعية العامة في الفرع سابعا من قرارها ٤٩/٢٣٣ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهي تستند إلى تحديد أن هذه الأصول غير لازمة، وغير ملائمة للنقل إلى بعثات أخرى أو للتخزين المؤقت في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

١٧ - وأُعلمت اللجنة الاستشارية بأن قائمة الأصول المبينة في التقرير تمثل الحد الأقصى للأصول التي سيتم منحها لتيمور - ليشتي. كما أُعلمت اللجنة أن الهبات المقترحة تستند إلى الافتراض بأن ولاية البعثة ستنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. **وتتوقع اللجنة أنه في حالة ما إذا استمر حضور الأمم المتحدة، فإن البعثة يتعين عليها تعديل استراتيجيتها للتصرف لتأخذ في اعتبارها أية احتياجات دعم قد يتطلبها هذا الكيان الجديد.**

١٨ - وفي ما يخص الأسلحة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الشرط المسبَّق لمنحها هو تقديم حكومة تيمور - ليشتي لضمانات بأن الأصناف الممنوحة سيقتصر استخدامها على الأغراض التدريبية، وسيحتفظ بها لدى الكلية الوطنية للشرطة حتى يتم تدميرها (المرجع نفسه،

الفقرة ٥). **وتطلب اللجنة أن يتم بشكل محدد إخضاع الشروط التي تتعلق باستخدام الأسلحة، والتخلص النهائي منها، للصك القانوني الذي سيتم إبرامه بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي.**

توصيات اللجنة الاستشارية

١٩ - يرد في الفقرة ٣١ من الميزانية المقترحة المنقحة (A/58/192) بيان بالإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في ما يخص تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة المبلغ الإضافي الذي يبلغ إجماليه ٥٠٠ ٨٢٧ ٢٣ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الإثني عشر شهرا التي تبدأ من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مع مراعاة أن يتم تحديد المبلغ بمعدل شهري قيمته ٦٢٥ ٩٨٥ ١ دولارا، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.**

٢٠ - يرد في الفقرة ٦ من الوثيقة (A/58/192/Add.1) بيان بالإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسون في ما يخص منح أصول بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية إلى حكومة تيمور - ليشتي. **وأخذا في الحسبان لتعليقاتها الواردة في الفقرة ١٦ أعلاه، ورهنا بما جاء في تعليقاتها في الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على منح الأصول التي تبلغ قيمتها من حيث الجرد ٩٠٠ ٣٦٢ ٣٥ دولار، وقيمتها المتبقية الموازية ٩٠٠ ٨٧٩ ١٥ دولار، إلى حكومة تيمور - ليشتي على أساس مجاني.**